

صغير تابع الأوضاع في البلاد مع زواره
وفرعون أكد على التوجهات الوطنية لبكركي

اعتبر **النائب ميشال فرعون** ان بكركي وإن كانت على مسافة واحدة من المرشحين فإنها لا تتردد في ان تقول كلمتها في مسألة التوجهات الوطنية والسياسية ولو تأثر او انزعج البعض.

فقد التقى البطريرك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير النائب فرعون الذي اشار بعد اللقاء الى ان الزيارة الى بكركي واللقاء مع سيد الصرح هو دائما مزيج من التداول بمواضيع الساعة والبعد والعمق للهواجس على صعيد القضايا الاستراتيجية التي تخص المسيحيين في لبنان والشرق واللبنانيين بشكل عام، والعمل على حماية سيادة واستقلال لبنان واستقراره. اضاف: لا شك ان قيام المحكمة الدولية يشكل محطة مهمة على صعيد تحصين لبنان وضمانة من المجتمع الدولي على المدى الطويل على الرغم من المحاولات الارهابية والاعتيالات التي رافقت قيام المحكمة لضرب الاستقرار والقضاء على المؤسسات الدستورية التي كلفت اثمانا وتضحيات كبيرة وباهظة. وقال: وإن كانت بكركي على مسافة واحدة من المرشحين، لا تتردد ان تقول كلمتها ولو تأثر او انزعج البعض في مسألة التوجهات الوطنية والسياسية كما فعلت في المنعطفات الوطنية في انتخابات العام 1943 اي انتخابات الاستقلال. ولا شك ان انتخابات حزيران المقبلة تشكل محطة ومنعطف وطنيين في مسيرة الاستقلال الشاق التي تواجه افخاخا داخلية بوجي خارجي. فهذه المواقف لا تدخل في المصالح الانتخابية الضيقة انما تعلق عليها وتبقي ضمن ما تراه بكركي مناسباً للمصلحة الوطنية العليا، وهذا الدور ينتظره اللبنانيون والمجتمع العربي والدولي. وقد استبقى البطريرك فرعون الى مائدة بكركي.

لقاءات

كما التقى رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صغير ومدير العلاقات العامة انطوان حبيب واستبقاهما الى مائدة بكركي.

ومن الزوار ايضا وفد من الجمعية اللبنانية للتنمية المحلية برئاسة الدكتورة ماري كلود حلو سعادة عرض مع صغير لموضوع منح المرأة المتزوجة حق الترشح لعضوية المجلس البلدي في البلدة التي كانت مسجلة فيها قبل الزواج.

وقالت الدكتورة حلو سعادة على اثر اللقاء: جننا لاطلاع غبطة البطريرك على الجهود التي تقوم بها الجمعية لمنح المرأة المتزوجة حق الترشح لعضوية المجلس البلدي في البلدة التي كانت مسجلة فيها قبل الزواج. ولقد تقدم النائب عبد الله فرحات بناء على طلب من الجمعية، باقتراح قانون بهذا المعنى حظي بتأييد عدد كبير من النواب ونحن على أمل ان هذا الاقتراح سيتم إقراره قريبا من قبل المجلس النيابي. اضافت: ومن شأن هذا التعديل القانوني، في ما لو تحقق، ان يعزز مشاركة المرأة في الحكم المحلي ويرفع من نسبة النساء في تركيبة المجالس البلدية، ما يفضي إلى إثراء هذه المجالس ورفدها بطاقات جديدة وناشطة ومندفة ومواهب نسائية متنوعة .